أشاد بقانون الاستثمار وما يمثله من دعم للمشاريع الصغيرة والأصغر

ناقش آلية النهوض بالتسويق وتنمية الصادرات الزراعية

الوزير الرباعي: الشهيد الصماد سيبقى خالداً في ذاكرة الأجيال

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م | العدد 98 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

- استطاع أن يحول هواية طفولته في تربية المواشي إلى مشروع اقتصادي ناجح

حسين زليل:

قصة ملهمة في تربية الثروةالحيوانية

- عميد كلية الطب البيطري: فرص تأهيل الخدمات البيطرية تبدا من تاهيل وتطوير الجمعيات الزراعية
- لا توجد في اليمن محاجر بيطرية بالمواصفات العالمية
- ما الذي يهدد تنمية الثروة الحيوانية؟

خلال عام 2024 تم استيراد 58 ألف رأس من ذكور الأبقار مع فحوصات بيطرية بسيطة وإجراءات غير كافية

الهارب: الاهتمام بالثروة الحيوانية ذات السلالات اليمنية الأصيلة سيساهم في تخفيض فاتورة الاستيراد

الزيلعي: الحيوانات المستوردة مصدر لنقل ونشر مجموعة متنوعة من الأمراض الوبائية

الثروة الحيوانية المستوردة

خطر كبير على اقتصاد البلد

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 98 | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م

خلال التدشين الرسمي لقانون الاستثمار لعام ٢٠٢٥

الوزير الرباعي يشيد بقانون الاستثمار وما يمثله من دعم للمشاريع الصغيرة والأصغر

اليمن الزراعية – صنعاء

اعتبر وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي قانون الاستثمار من أهم القوانين التي تحرص الحكومة على تنفيذها.

وأشاد بالمزايا والتسهيلات التي يتضمنها القانون وما يمثله من دفعة جديدة للاستثمار في كافة المجالات، وكذا ما يقدمه من دعم للمشاريع الصغيرة والأصغر.

ولفت إلى أن ما يميز هذا القانون هو العلاقة التكاملية بين كافة الجهات في عملية إعداد القانون وشراكتها في عملية التنفيذ، موضحا أن القانون أولى عناية خاصة بالقطاعات الإنتاجية المحلية بمختلف أنواعها لأهميتها في تحريك الاقتصاد الوطني وعجلة التنمية.

وأقامت حكومة التغيير والبناء، فعالية التدشين الرسمي لقانون الاستثمار 2025م، تحت شعار "الاستثمار في اليمن.. رؤية جديدة ".

وخلال الفعالية أثنى رئيس مجلس الوزراء أحمد غالب الرهوي بالجهود الكبيرة من قبل الجهات الحكومية المعنية وممثلي القطاع الخاص في إعداد القانون وصولا إلى خروجه إلى النور، مؤكدا على أهمية هذا القانون الذي يشجع ويدعم ويجذب رأس المال الوطني الشريك الحقيقي للتنمية في البلد، وأيضا رأس المال الأجنبي.

وأوضح أن القانون أعطى امتيازات كبيرة وإضافية لمن يستخدم المواد الخام المحلية في الصناعات التحويلية، لافتا إلى الخطوات المحققة في مسار حوكمة العمل في هذا المجال أو في غيره من المجالات الحيوية.

وقال: "على الأخوة في القطاع الخاص أن يثقوا بأننا في حكومة التغيير والبناء نحرص على تعزيز جوانب الشراكة معهم، وسنعمل على حماية كل مشاريعهم الاستثمارية والمنتجات المحلية، وسنعمل على تقنيين المنتجات المستوردة والحد من أضرارها على المنتجات المحلية سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي".

وتطرق رئيس مجلس الوزراء إلى الأضرار التي تطال منتجي البن واللوز والزبيب اليمني نتيجة الاستيراد والتهريب برغم جودة المنتج المحلي العالية مقارنة بالمستورد.

وطمأن الرهوي القطاع الخاص بأن الحكومة ستكون إلى جانبه وستعمل على حمايته بقوة القانون، متمنيا التوفيق والنجاح للجميع في مسار البناء والنهوض بالبلد وتعزيز مقومات استقلاله وحريته.

من جانبه أكد وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين المحاقري أن قانون الاستثمار يعد واحدًا من أهم مخرجات برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أقرّته حكومة التغيير والبناء.

وأوضح أن كافة برامج الحكومة منبثقة من برنامج التحفيز الاقتصادي الذي أُعد برؤية جديدة بهدف إدارة سلاسل القيمة، والعمل على خفض فاتورة الاستيراد وفق آليات تقوم على تسهيل الإجراءات وبناء علاقة جيدة مع القطاع الخاص والمستثمرين بشراكة واعية تحقق مصالحهم وتحفظ المصلحة العامة.

بدوره، أكد وزير المالية عبدالجبار أحمد محمد أن قانون الاستثمار تضمن امتيازات تُعتمد لأول مرة في اليمن، وأن القانون سيكون انطلاقة قوية للقطاع الخاص الذي يعد الشريك الأساسي في عملية التنمية.

وأشار إلى أن الحكومة لديها خطط طموحة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استراتيجية، وأن الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والحفاظ على رأس المال الوطني.

وخلال التدشين بحضور محافظ ذمار محمد البخيتي، أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر المنصور أن القانون استوعب كافة الملاحظات من قبل القطاع الخاص والجهات الحكومية والسلطة التشريعية خلال مراحل إعداده التي بلغت 16 مرحلة وصولا إلى إخراجه بالصيغة النهائية.

وأشار إلى أن القانون حرص على ترجمة التطلعات الاقتصادية للبلد وتبديد المخاوف أمام القطاع الخاص من خلال جملة من الضمانات والحوافز والامتيازات.

فيما اعتبر نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد صلاح في كلمة القطاع الخاص، تدشين قانون الاستثمار الجديد خطوة نوعية نحو تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأوضح أن القطاع الخاص يرى في القانون نقلة نوعية تتجاوب مع طموحاته وتطلعاته، لا سيما أنه يركز على تعزيز الإنتاج المحلي، وتقديم حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيل الإجراءات، وحماية المستثمرين، مما يخلق بيئة مشجعة وجاذبة.

من جهته أشار القائم بأعمال رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي مبارك القيلي إلى أن قانون الاستثمار فتح آفاقًا جديدة لعمل الجمعيات الإنتاجية والذي سيسهم في خلق بيئة استثمارية مشجعة للمشاريع الإنتاجية الزراعية والحيوانية وغيرها، ويعمل على خلق اقتصاد مجتمعي قوي.

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تُحيي الذكرى السنوية للشهيد الرئيس الصماد

اليمن الزراعية – صنعاء

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الذكرى السنوية للشهيد الرئيس صالح الصماد بفعالية خطابية تحت شعار" الصماد أيقونة الثورة ومنار المسؤولية" .

وخلال الفعالية استعرض وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، جانبا من مواقف وتضحيات الشهيد الرئيس الصماد الذي مثل أنموذجا راقيا في إدارة الدولة بحنكة وحكمة واقتدار في مرحلة صعبة، وحاسمة في تاريخ اليمن المعاصر.

وأشار إلى أن الشهيد الصماد سيضل عنوانا للصمود والتضحية، والثبات الذي كان عليه، حيث كان رمزاً وطنياً، تجسّدت شخصيته في أنه نهل من ثقافة المشروع القرآني الذي جاء به الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه.

ولفت الوزير الرباعي، إلى أن أهمية احياء هذه الذكرى لاستلهام معاني التضحية والفداء من الشهيد الرئيس الصماد في استمرار الثبات والصمود والدفاع عن الوطن، معتبراً الصماد مدرسة من القيم ومكارم الأخلاق والصفات الحميدة التي ينبغي على الجميع التحلي بها في مختلف مجالات الحياة.

وتطرق إلى مناقب الرئيس الشهيد الصماد الحاضرة في وجدان الشعب اليمني، وأهمية مشروعه في تعزيز الجبهة الداخلية، والصمود حتى تحقيق النصر.. لافتا إلى أن مشروع الشهيد الصماد تركز على مقومات بناء الدولة والاستقلال والمصالحة والاستقرار السياسي والاعتماد على الذات في إدارة مؤسسات الدولة.

واعتبر الدكتور الرباعي إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، محطة للوقوف أمام شخصية تُحيي في النفوس معاني العزة والكرامة والبذل والعطاء، وفرصة لاستحضار مواقفه في سبيل الدفاع عن الوطن، معبرًا عن الفخر والاعتزاز بتضحيات الشهيد الرئيس الصماد وكل شهداء الوطن التي أثمرت نصرًا وعزًا وكرامة للشعب اليمني.

من جانبه أشار الناشط الثقافي زيد الوزير إلى أن إحياء ذكرى الشهيد الرئيس الصماد، فرصة لاستذكار تضحياته في مواجهة قوى الهيمنة والاستكبار.

وأكد أهمية استلهام الدروس من حياة الصماد للتأكيد بالمضي على نهجه والسير على دربه الجهادي الذي حقق به إنجازات وانتصارات عظيمة.

وتطرق الوزير إلى نبذة من حياة الشهيد الصماد وشخصيته الإيمانية والجهادية وما قدّمه من تضحيات في سبيل الله وإعلاء دينه، مبينا أن الشهيد الصماد كان مثالاً في التضحية والفداء والشجاعة والثبات والصمود بما تحمله من مسؤولية في ظرف عصيب ومرحلة من أخطر المراحل التي قاد فيها الوطن.

ولفت إلى أن الشهيد الصماد لم يعش من أجل نفسه أو منصبه وإنما كان همه تقديم كل ما يمكن لخدمة الشعب اليمني، ما يحتم على الجميع الاستشعار بالمسئولية تجاه الوطن والسير على نهج الشهيد الصماد وما تحلى به من قيم إيمانية وروح جهادية وعطاء في سبيل الله.

تخلل الفعالية قصيدة وفقرات إنشاديه معبرة، وتكريم خريجي المرحلة الأولى من دورات التعبئة العامة " طوفان الأقصى " بوزارة الزراعة.

إلى ذلك زارت قيادات وموظفو وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ضريح الشهيد الرئيس صالح الصماد ورفاقه بميدان السبعين بالعاصمة صنعاء.

ووضع الزائرون إكليلاً من الزهور على ضريح الشهيد الصماد ورفاقه وقرأوا الفاتحة على أرواحهم.

وأشادوا بالمواقف الوطنية والبطولية للشهيد الصماد ومعاني التضحية والفداء وقيم الحرية والبذل والعطاء التي حملها دفاعا عن اليمن وسيادته، مؤكدين أن الشهيد الصماد سيبقى خالداً في ذاكرة الأجيال، تستلهم منه معاني التضحية والفداء في مواجهة العدوان حتى تحرير كامل تراب اليمن من الغزاة والمحتلين.

وعبّر الزائرون عن الفخر والاعتزاز بالمواقف الوطنية والبطولية التي قدمها الشهيد الرئيس صالح الصماد، وتضحيات الشهداء التي أثمرت نصراً وعزاً وكرامة وحرية للشعب اليمني.

الوزير الرباعي يناقش آلية النهوض بالتسويق وتنمية الصادرات الزراعية

اليمن الزراعية – صنعاء

ناقش وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي مع مدير المؤسسة الاقتصادية اليمنية العميد علي حميد، عملية النهوض بالتسويق الزراعي وتنمية الصادرات بالتعاون مع المؤسسة.

وركز اللقاء على مناقشة أوضاع الأسواق التابعة للمؤسسة والنهوض بها وتوحيد الجهود لتطويرها والعمل على إنشاء مركز للصادرات الزراعية وفق المواصفات العالمية بما يسهم في استيعاب المنتجات وتصديرها وجعل المنتج اليمني منافسا أقوى لبقية المنتجات .

وتطرق اللقاء إلى دور المؤسسة الاقتصادية في تنفيذ استراتيجية توطين المنتجات المحلية بدلا عن المستوردة.

حضر اللقاء نائب مدير المؤسسة الاقتصادية موسى الحوثي ونائب مدير التسويق والتجارة الزراعية على الهارب.

إنشاء قطاع الدواجن بالغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة

اليمن الزراعية – حجة

أنشأت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة قطاع الدواجن كأحدث قطاع نوعي يضم في عضويته الشركات ومربي الدواجن والمستثمرين في هذا المجال الحيوي.

وخلال الاجتماع التأسيسي للقطاع الذي عُقد بمشاركة الشركات والمستثمرين والاتحادات والجمعيات المتخصصة في الدواجن اكد نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح أن إنشاء هذا القطاع إضافة نوعية في إطار جهود الغرفة لدعم وتنظيم القطاعات الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني وكأحدث نشاط بعد تدشين قانون الاستثمار 2025 "الاستثمار في اليمن – رؤية جديدة".

وأشار إلى أهمية دور القطاع في تنمية الإنتاج المحلي وتعزيز الاستثمارات في مجال الدواجن بما ينعكس إيجابًا على تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن القطاع سيعمل على التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لمنح التسهيلات والدعم اللازم لمربي الدواجن والمستثمرين، بالإضافة إلى تبني مبادرات تعزز من كفاءة الإنتاج المحلي وتحد من الاعتماد على الاستيراد، وحل كافة الإشكاليات والصعوبات التي تواجه أنشطة الإنتاج والتسويق والصناعة فيه.

من جهته أكد رئيس القطاعات التجارية والصناعية بالغرفة قيس الكميم أن قيادة الغرفة تعمل بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لحل الإشكاليات والمعوقات التي تواجه القطاعات الإنتاجية وفقًا لرؤية تعزيز الإنتاج الوطني والاستثمار لتوطين المنتجات المحلية وكذا جذب الاستثمارات لمختلف القطاعات في ظل قانون الاستثمار الجديد، لافتا إلى أن قطاعات الغرفة يبلغ عددها 25 قطاعًا.

وجرى خلال الاجتماع التأسيسي بحضور مدير عام الغرفة عادل الخولاني وممثل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية محمد القاسمي انتخاب محمد عبد الكريم البروي رئيسًا للقطاع، ومحمد الزاهري نائبًا للرئيس، وعادل الرضي نائبًا ثانيًا، ومراد الزيلعي نائبًا ثالثًا، وعلي حسين معوضة مقررًا للقطاع.

وعقب الاجتماع أكد رئيس القطاع التزام قيادة القطاع وأعضاء الهيئة الإدارية بتطوير قطاع الدواجن وتعزيز الاستثمار فيه والعمل على توفير بيئة مواتية لنمو هذا المجال، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وأشار إلى أن القطاع سيعمل على إيجاد الحلول لمشكلات القطاع بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية وضمان وصول الكميات المناسبة للمستهلكين بالوزن وبأسعار مناسبة، مع التأكيد على استعداد القطاع لتوفير الكميات الكافية خلال شهر رمضان القادم، مشددًا على عدم وجود أي نقص أو اختلالات تسويقية متوقعة.

جمعية جبل المحويت تنفذ مسحا ميدانيا للمزارعين الراغبين في زراعة الذرة الشامية تعاقدياً

اليمن الزراعية – المحويت

نفذت جمعية جبل المحويت التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمحافظة المحويت مسحًا ميدانيًا لحصر المزارعين الراغبين في زراعة محصول الذرة الشامية بنظام الزراعة التعاقدية.

و يهدف المسح إلى توثيق المحاصيل المزروعة في المديريات، وإعداد قاعدة بيانات شاملة لدعم تنفيذ الزراعة التعاقدية التي أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عن تفعيلها الشهر الماضي عبر الجمعيات التعاونية.

وأوضح منسق الزراعة التعاقدية بالجمعية، وهيب عليان، أنه تم التعاقد مع 28 مزارعًا من منطقة مخلاف سارع لزراعة 2800 لبنة، بهدف إنتاج كمية تُقدر بـ 17,505 كيلوجرامات من محصول الذرة الشامية.

تأتي هذه الخطوة تنفيذًا لتوجيهات وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية واللجنة الزراعية والسمكية العليا والاتحاد التعاوني الزراعي، بهدف توسيع نطاق الزراعة التعاقدية، ورصد واقع الإنتاج الزراعي. كما تهدف إلى توفير بيانات دقيقة حول احتياجات المزارعين، ما يُسهم في دعمهم بالمستلزمات الزراعية الضرورية لتحقيق الإنتاج المستدام.

وأكدت الجمعية أن هذه الجهود تأتي ضمن إطار تعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المزارعين من تحقيق الفائدة القصوى من الأراضي الزراعية، من خلال شراكات فاعلة تُسهم في تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية.

تدشين الحملة الوطنية لمعالجة الحمى القلاعية في المحويت

اليمن الزراعية – خاص

دُشنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في محافظة المحويت الحملة الوطنية لمعالجة الحمى القلاعية، بهدف الحد من وفيات الثروة الحيوانية والحد من انتشار المرض.

حضر فعالية التدشين مدير عام تنمية الثروة الحيوانية المهندس عبدالعزيز الجنيد، ومسؤول قطاع الثروة الحيوانية باللجنة الزراعية والسمكية العليا الدكتور محمد النجري، ومدير العلاقات والإعلام والتواصل بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري الدكتور رشيد المرشدي، إلى جانب مدير الترصد الوبائي بالمحافظة الدكتور أحمد الحاصبي.

وفي كلمته، أشاد مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة المحويت، المهندس محمد الجرادي، بجهود قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، ممثلة بالوزير الدكتور رضوان الرباعي، الذي وجه بالتحرك الميداني للجان البيطرية لضمان نجاح الحملة.

وأوضح الجرادي أن الحملة تستهدف مديريات: الطويلة، شبام، الرجم، المدينة، الجبل، ملحان، الخبت، وبني سعد، في إطار الجهود الرامية إلى احتواء المرض والحد من آثاره على الثروة الحيوانية.

من جانبه، أكد المهندس عبدالعزيز الجنيد، مدير عام تنمية الثروة الحيوانية، أن الحمى القلاعية تُعد من الأمراض الفيروسية سريعة الانتشار، والتي تؤدي إلى نفوق المواشي، مما يستدعي تدخلاً بيطريا عاجلاً. كما ثمّن الجنيد دعم السلطة المحلية والجمعيات التعاونية الزراعية وفرسان التنمية وعمال الصحة الحيوانية في إنجاح الحملة.

وأوضح الجنيد أن فرق الحملة تتألف من ثلاثة بيطريين في كل فريق، لضمان تقديم الرعاية البيطرية الفعالة للثروة الحيوانية في المديريات المستهدفة. وأشاد بدور العاملين الميدانيين، الذين يبذلون جهودا استثنائية للوصول إلى المناطق النائية ومعالجة الحيوانات المصابة، مما يعكس تفانيهم في حماية الثروة الحيوانية وتحسين سبل العيش للمزارعين.

وفي إطار دعم الجهود الميدانية، قامت الإدارة العامة للصحة الحيوانية بتوفير الأدوية والمستلزمات اللازمة للحملة، لضمان تقديم الخدمات البيطرية بجودة وكفاءة عالية.

وتأتي هذه الحملة التي تستمر سبعة إيام ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي وحماية الثروة الحيوانية، حيث تواصل الفرق البيطرية عمليات المعالجة المكثفة للحد من تفشي الإصابة بالحمى القلاعية وضمان استمرارية الإنتاج الحيواني في المحافظة.

اختتام دورتين تدريبيتين في مجال القهوة بصنعاء ضمن احتفالات اليوم الوطني للبن اليمني

اليمن الزراعية – صنعاء

أُختتمت في المختبر الوطني للبن بالعاصمة صنعاء دورتان تدريبيتان متخصصتان في صناعة القهوة، ضمن أنشطة البرنامج الوطني للقهوة المختصة، برعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وذلك في إطار احتفالات اليمن باليوم الوطني للبن اليمني. وتركزت الدورات، التي شهدت مشاركة واسعة من خبراء ومدربين في مجال القهوة، على موضوعي "أساسيات تذوق القهوة" و"تحميص البن"، حيث تم تقديم تدريبات متقدمة حول أحدث التقنيات والأساليب المتبعة في تطوير صناعة القهوة وتحسين جودتها. وهدفت الدورات إلى رفع كفاءة المشاركين وتعزيز جودة البن اليمني، بما يسهم في تحسين القطاع وزيادة تنافسيته على المستويين المحلي والدولي. كما تم في ختام الفعاليات توزيع شهادات تقدير على المشاركين، مع التأكيد على أهمية استمرار الجهود للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

حضر حفل الاختتام كل من عضو اللجنة اللجنة التحضيرية لليوم الوطني للبن اليمني، الأستاذ محمد القاسمي، ومسؤول تنمية الصادرات الزراعية والسمكية - عضو اللجنة التحضيرية، محسن حاتم، ورئيس قطاع البن في الغرفة التجارية والصناعية وعضو اللجنة التحضيرية، عبد اللطيف الجرادي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 98 | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م

الثروة الحيوانية ركيزة هامة للاقتصاد

ما الذي يهدد تنميتها في اليمن؟

تعد الثروة الحيوانية وتنميتها من الركائز الحيوية الهامة في تطوير القطاع الزراعي والاقتصادي في العديد من الدول، حيث تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصادر للبروتين الحيواني، وذلك إذا تم تنميتها بالشكل الصحيح، والطرق السليمة، والعمل على الحد من تفشي كل ما يهدد وجودها.

وبحسب مختصين في هذا الجانب، فإنه يمكن تنمية الثروة الحيوانية من خلال تحسين سلالات الحيوانات، والتغذية والرعاية الجيدة لها، وإجراء برامج التدريب والتوعية للمزارعين على أفضل ممارسات تربية الحيوانات وإدارة المزارع، وهو ما تسعى إليه حكومة البناء والتغيير ضمن التوجه الصادق نحو إيجاد الحلول لكل المعوقات التي تواجه البناء والتنمية.

ويمكن القول إن ثمة معوقات تواجه الثروة الحيوانية كالأمراض التي تبحث عن الطرق والأساليب العلاجية المناسبة للحد من انتشارها، حيث يشكو الكثير من مربي الحيوانات من الأمراض التي تصيب هذه الثروة الثمينة، ويعتبرونها أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم.

اليمن الزراعية - | أيمن قائد:

الشوكاني: فرص تطوير الخدمات البيطرية في الأرياف تبدأ من تطوير وتأهيل الجمعيات الزراعية التعاونية

أمراض فيروسية وبكتيرية وطفيليات

وفي هذا الصدد يشير عميد كلية الطب البيطري بجامعة صنعاء الدكتور عبد الرؤوف الشوكاني إلى أن هناك أمراض كثيرة تصيب الثروة الحيوانية، منها الفيروسية والبكتيرية وكذا الطفيليات، موضحاً أن من أهم الأمراض الفيروسية التي تخص الحيوانات الكبيرة هو مرض "الحمى القلاعية" المسببة للفيروس، و ليس له علاج، فيما أن المعالجة في حالة الأمراض الفيروسية هي للعدوى الثانوية التي تنشأ من نشاط البكتريا، وتخفيف الألم والحرارة، منوهاً إلى أن هذا المرض ينتشر حالياً في كل مديريات الجمهورية، وهو مرض مستوطن، ولكن دخول حيوانات من خارج البلد بدون حجر وتهريبها يفاقم الوضع ويعمل على دخول عترات جديدة للبلد.

ويضيف الشوكاني لصحيفة "اليمن الزراعية" أن هناك أمراض أخرى تصيب الحيوانات، حيث ينتشر المرض بقطر 30 كم بواسطة الرياح بمعنى ظهور الإصابة في منطقة سيتبعها انتشاره في كل المناطق لمسألة الوقت فقط، مبيناً أن الحل يكمن في استخدام اللقاح، وهو لقاح ميت فقط، والذي يجب أن يحتوي على العترات المنتشرة في البلد من أجل خفض كلفة اللقاح؛ لأن المرض له سبع عترات، وكلما زاد عددها في اللقاح زادت القيمة.

ويوضح أن هناك أمراض خاصة بالدواجن أهمها "النيوكاسل" و "التهاب القصبات"، وهذه تنشأ من دخول اللقاحات الحية لهذه الأمراض من قبل شركات الدواجن، لافتاً إلى أن هذه الفيروسات لم تكن موجودة في البلد خلال فترة الثمانينات، وإنما بدأت بالظهور مع الاعتماد على استيراد الدواجن من الخارج سواءً البيض، أو كتاكيت الأمهات، وأن هناك عترة تتحمل الحرارة يمكن انتاجها، أو استيرادها من فيروس "النيوكاسل" يمكن استخدامها لدى المربين المحليين في القرى والأرياف، بالإضافة إلى الميكوبلازما والتي تصنف بأنها أصغر من البكتريا، وأكبر من الفيروس، وأن مشكلتها أنها أصبحت مقاومة للمضادات الحيوية.

ولكن ماذا عن فرص تطوير الخدمات البيطرية في المناطق الريفية اليمنية يتساءل الكثيرون؟ فبحسب رؤية الدكتور الشوكاني فإن فرص تطوير الخدمات البيطرية تبدأ من تطوير، وتأهيل الجمعيات الزراعية التعاونية التي يجب أن يعاد تقييمها من جديد، وذلك وفق إيجاد إجابات لتساؤلات منها: هل يشارك أبناء المجتمع فيها أم أنها كالسابق تضم مجموعة من الأشخاص يملكون رأس مال ويحاولون الاستفادة من الزخم الحاصل من دعم الجمعيات وتحويلها لمصالحهم الشخصية؟!

وهل جميع أبناء المنطقة مستفيدون من الجمعية، وهل الجمعية تقدم خدمات لهم أم أنها تبحث عن تمويل فقط؟

ويؤكد عميد كلية الطب البشري، أنه عندما تكون الجمعيات مؤهلة هي من ستنهض بالخدمات البيطرية، فيما إذا لم يمثل الجانب البيطري أهمية لأصحاب المصلحة في الجمعية فلن تنهض، ولن تتحرك فيه؛ لأنها لا تخدم المربين، وبالتالي تبقى الخدمات البيطرية متعثرة، مشيراً إلى أن هناك تجربة في محافظة عمران من خلال تنشيط وتفعيل العيادة البيطرية الدوارة، والتي توفر الأدوية للأطباء والفنيين البيطريين بأسعار مناسبة تمكنهم من العمل في تقديم الخدمات والترصد الوبائي كذلك.

ويشدد الدكتور الشوكاني على أهمية نشر الوعي لدى المزارعين من خلال توعيتهم بالخوف من الله تعالى، والرقابة الإلهية، وخصوصاً عند ظهور أي مرض على الحيوان، ويتركه حتى تشتد حالته، ويصل إلى مرحلة لا عودة وفرصة الشفاء تكون منعدمة، بالإضافة إلى تعريفهم بالأمراض، والرعاية الصحيحة وكيفية الاستفادة القصوى من الأعلاف والتغذية المناسبة للحيوانات كوسيلة أساسية لرفع مقاومة الجسم للأمراض، داعياً إلى ضرورة التحرك الجاد لوسائل الإعلام والجمعيات ليكن لهم الدور البارز في نشر الوعي.

وبالنسبة للتحديات التي يواجهها الأطباء البيطريون في اليمن يقول الدكتور عبد الرؤوف إن التحديات تتمثل في عدم الاهتمام بالأطباء، ونظرة المجتمع الدونية للطب البيطري؛ نظراً لعدم وجود فرص عمل للخريجين، وبالتالي عدم الإقبال على الدراسة في هذا المجال، إضافة لعدم وجود القوانين المنظمة، وتفعيل ما هو موجود لمن يمتهنون الطب البيطري، وهم بدون مؤهل.

أما فيما يتعلق بوجود برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في القطاع البيطري فيشير إلى أن هناك برامج لتدريب عمال صحة حيوانية خلال الفترة السابقة نظراً لشحة الأطباء البيطريين، وخصوصاً في الأرياف، ولكنهم لا يحلون محل الطبيب البيطري، فهم عبارة عن حلقة وصل بين الطبيب والمربي يقوم بتقديم بعض الخدمات البيطرية فقط في حدود التدريب الذي تلقاه، ولا يحق له فتح عمليات أو توليد، مؤكداً على ضرورة عمل دورات تنشيطية للكادر العامل في الميدان من أطباء، أو فنيين، ودعمهم بأدوية بيطرية كقروض بيضاء وتصبح عيادة دوارة.

وبخصوص وجود المحاجر البيطرية بالمواصفات العالمية يوضح عميد الكلية

بأنه لا توجد في اليمن، ولكن هناك نقطة إنزال للحجر فقط ومؤقت؛ لأن المحجر الذي كان مؤهلاً نوعاً ما هو في المخا وتم استهدافه من قبل الطيران إضافة بأنه خارج سلطة حكومة صنعاء ويقع ضمن المناطق المحتلة، وهناك ضرورة ملحة لإيجاد محجر بمواصفات ولو متواضعة، لكي يتم حجر الحيوانات بالفترة الزمنية المحددة بالقانون، ويتم إرجاع المريضة منها، من على السفينة قبل نزول الحيوانات، أما دخول الحيوانات المريضة

توصيات لزيادة الإنتاج

وعلى صعيد متصل، يرى المهندس أحمد الصلوي بأن الحلول المقترحة لزيادة إنتاج الأغنام والماعز والعمل على تنميتها وتطورها يتمثل في الاهتمام بالتغذية باعتبارها مؤثرة بشكل كبير في الإنتاج، مشيراً إلى أن العوامل المؤثرة تتمثل في الدفع الغذائي قبل التلقيح للإناث، والفحول الملقحة ترفع من إنتاج التوائم، وكذا الدفع الغذائي قبل الولادة، يؤثر في نمو الأجنة والحفاظ على صحة وسلامة الأمهات، وتولد مواليد بأوزان 2.5 ـ 3 كغم.

ويضيف الصلوي عبر صحيفة "اليمن الزراعية" أنه ضمن العوامل المؤثرة على الإنتاج والحفاظ على الأغنام والماعز أن الدفع الغذائي بعد الولادة يزيد من إنتاج الحليب، وتنمو المواليد نمواً جيداً، وكذا الاهتمام برضاعة المواليد للحليب الأول (السرسوب أو اللبا) يرفع من مناعة المواليد ، وكذلك فصل الأمهات التي ولدت توائم، واعطائها عليقة ضعف التي ولدت ولادة إفرادية حتى تتمكن من إنتاج حليب يكفي لإثنين مواليد ، والاهتمام بتغذية المواليد بطريقة التعليف الزاحف، مع تلقيح الأمهات بعد شهر من ولادتها، وذلك نقوم بتحفيز الأمهات بحقنها فيتامين AD3E واعطائها ثنائي فوسفات الكالسيوم لإظهار الشبق، ثم تراقب، وعند ظهور الشبق تلقح.

ويذكر أن من ضمن العوامل المؤثرة فطام المواليد بعمر 3 شهور من الولادة، وفصل الذكور إلى حظيرة للتسمين والإناث إلى حظيرة للتربية، وتركيب عليقة للإناث نسبة البروتين 12% مع توفير الأعلاف الخشنة ذات النوعية الجيدة.

ويرى كذلك أن تربيت الإناث حتى عمر 10 – 12 شهراً، ثم تلقح، وعند وزن 25 كغم، والاهتمام بتغذيتها على المراعي والعليقة الإضافية، وأنه عندما تصل في الحمل إلى 3.5 أشهر نرفع نسبة البروتين إلى 15% في العليقة حتى نضمن نمو الجنين، والحفاظ على استمرار نمو الأم؛ لأنها مازالت في طور النمو، ونستمر بالاهتمام بتغذية الأمهات حتى يكتمل نضجها الجسمي بعد الولادة الثانية.

ويرى أن الذكور من الأغنام والماعز نقوم بتسمينها بعد إعطائها جرعة "بندازول" للتخلص من الطفيليات الداخلية، وتسمين على عليقة بادئ نسبة البروتين الخام من 20 – 21 % ولمدة شهر، فيما تسمين على عليقة نامي نسبة البروتين 18% ولمدة شهر، وتسمين على عليقة تسمين نسبة البروتين 12%.

ويذكر أنه في المرحلة الأولى تكون نسبة العلف المركز 40% من المقنن الغذائي ونسبة العلف المالئ 60% من المقنن، وفي المرحلة الثانية نسبة العلف المركز 50%، والعلف الخشن 50%

من المقنن الغذائي، والمرحلة الثالثة نسبة المركز 60% من المقنن الغذائي والخشن 40% من المقنن الغذائي، ولمدة شهرين ويتم التسويق.

ولكن كيف يمكن معالجة النقص في الأعلاف، وضمان توفيرها للمربيين بأسعار معقولة؟

يقول المهندس الصلوي إنه بالإمكان ذلك من خلال زراعة الذرة الرفيعة كمنتج محلي، ومعروفة لدى المزارعين في تهامة والجوف، ففي تهامة يوجد صنف يصل إلى الطور اللبني خلال شهرين، ويمكن زراعتها بشكل كثيف، وحصادها عند بداية الطور اللبني وتجفيفها لمدة 8 – 10 أيام، وحزمها بآلات ليسهل نقلها إلى المناطق الفقيرة بالأعلاف.

ويتابع: "كذلك زراعة حشيشة الرودس، وهي تعطي إنتاجاً علفياً وفيراً، وحشها في بداية النضج، وتجفيفها وحزمها بآلات، ومد المناطق الفقيرة بالأعلاف، بالإضافة إلى زراعة الحشيشة السودانية، وبنفس الطريقة حشها وتجفيفها وحزمها بآلات.

ويضيف الصلوي: "ضمن طرق معالجة نقص الأعلاف بزراعة القطن في تهامة وحشه، وتجفيفه وحزمه بآلات، وهو نبات بقولي ينمو في تهامة، ويشابه البرسيم من حيث القيمة الغذائية، وكذلك زراعة البرسيم في المناطق الجبلية، وحشه في طور الإزهار، والعمل على المحافظة على الأوراق من خلال حشه في طور الإزهار، وتجفيفه على طرابيل للحفاظ

الصلوي

هرمس

الصلوي: الاهتمام بتغذية الحيوانات ضرورة هامة لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية

هرمس: زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية تكمن في توفير اللقاحات والأدوية وعمل المدارس الحقلية النموذجية وتحسين السلالة

على الأوراق، وحزمه بآلات وخزنه في مخازن جافة في الظل، وجمع الأوراق المتناثرة وخلطها مع الأعلاف المركزة؛ لأنها غنية بالبروتين، وكذا معاملات مخلفات المحاصيل بعد الحصاد، وخصوصاً قصب الذرة الرفيعة باليوريا، وحزم القصب المعامل بعد مرور فترة المعاملة، وتوصيله إلى المناطق الفقيرة بالأعلاف.

ويعتبر الصلوي الأعلاف المركزة بأنها هي التي تقدم للحيوانات دعم التغذية بالأعلاف الخشنة التي تعتبر محتواها من الطاقة والبروتين منخفضة، ولنغطي

المحتوى الغذائي للحيوانات؛ وذلك من خلال الحبوب الرخيصة الثمن، ومخلفات المخابز، وكسر الحبوب وغرابيل الحبوب والنخالة وكسب السمسم والقطن والمولاس والأملاح المعدنية والقوالب المحلية والقوالب العلفية.

أما عن طرق التغذية والتعامل مع الأعلاف الحيوانية، والعمل على عدم الهدر لهذه الأعلاف يقول المهندس الصلوي إنه من خلال القيام بتقطيع قصب الذرة والحشائش والبرسيم والتي جففت دريساً بالقطاعة، أو بالمحش اليدوي؛ وذلك 3 – 5 سم، وسحب المقنن الغذائي لكل حيوان، وذلك من خلال وزن الحيوان وحساب احتياجه اليومي من العلف الخشن، والعلف المركز حسب وزن الحيوان ، وحساب الاحتياج اليومي من العلف المركز لكل حيوان ، وخلط العلف الخشن المقطع والعلف المركز خلطاً جيداً، وعمل نسبة رطوبة للخلطة كي يتماسك العلف المركز مع العلف الخشن ، وتغذية الحيوانات بالعلافات بحيث تأكل العلف من العلافة، وعند الاكتفاء يبقى العلف محتفظاً به في العلافة لحين حاجتها، ولا تكون هدراً مع تقديم العلف حسب وزن الحيوان.

وعلى المنوال ذاته يقول الدكتور محمد هرمس المختص في الثروة الحيوانية إن أهم المشاريع التي تنفذها إدارة تنمية الثروة الحيوانية لتعزيز الإنتاج الحيواني في بلدنا هي مشاريع تسمين ومشاريع تربية أمهات محسنة، مشيراً إلى أنه يمكن معالجة النقص في الأعلاف، وضمان توفيرها للمربين بأسعار معقولة من خلال زراعة المحاصيل، مثل الذرة الشامية، وإعلاء مقاومة للجفاف.

ويقول هرمس إن التدابير المتخذة لتحسين البنية التحتية للثروة الحيوانية تتمثل بمنع ذبح الإناث، وصغار الحيوانات، مضيفاً أن الحلول المقترحة لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، ودعم المربين في المناطق الريفية يكمن في توفير اللقاحات والأدوية، وعمل المدارس الحقلية النموذجية، وتحسين الإنتاج أو السلالة.

ويرى بأن هناك فرص في إنشاء مزارع استثمارية للثروة الحيوانية، وتطوير السلالات المحلية من خلال إنشاء مزارع تسمين وإنشاء مزارع تربية أمهات محسنة، منوهاً بوجود جهود مبذولة للحفاظ على السلالات المحلية من خلال إنشاء مزارع ذكور محسنة، وأمهات محسنة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 98 | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م

مخاطر استيراد الثروة الحيوانية

خسائر كبيرة للاقتصاد وأضرار فادحة بالمنتج المحلي

يتعرض الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة في ظل الاستمرار بعملية الاستيراد للثروة الحيوانية، كما أنه يضرب المنتج المحلي، ويدفع المربين للعزوف عن الاهتمام بمواشيهم. ولهذا يطالب الكثيرون بضرورة الحفاظ على ثروتنا المحلية وسلالتها المتنوعة والمميزة، والتي تمتاز بالتركيبة الوراثية منذ آلاف السنين، ما جعلها أكثر قدرة على الانتاج وفق ظروفنا البيئية والانتاجية المحلية المتنوعة، وذات الجدوى الاقتصادية أهم بكثير من مجرد التفكير في تغطية عجز قد لا يتجاوز (20-10)٪ من اللحوم الحمراء عبر مغامرة غير منطقية، قد تسبب كوارث لتلك الجينات التي تراكمت لآلاف السنين في قطعاننا المحلية.

اليمن الزراعية - | محمد أحمد :

وفي السياق يقول مدير عام تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس عبدالعزيز الجنيد : "غالباً ما يتم تغطية العجز في اللحوم الحمراء عن طريق استيراد حيوانات حية، نظراً للمخاطر التي تصاحب استيراد، وانتقال الحيوانات الحية، والتي قد تحمل أمراضاً، وأوبئة عابرة للبلدان والقارات تضر بثروتنا وأصولنا الوراثية التي تأقلمت مع ظروفنا البيئية، خاصة إذا لم يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة [كالحجر البيطري، وفحص تلك الحيوانات قبل دخولها البلاد]، حيث أن الكثير من البلدان تمنع انتقال الحيوانات بين المدن، فما بالكم بين البلدان.

ويشير إلى أن مخاطر استيراد الحيوانات الحية في الفترة الحالية في تزايد لعدم توفر محجر رسمي مجهز، يستوعب حجر الحيوانات بمجموعات مختلفة لفترات قد تزيد عن 21 يوماً؛ كون المحجر المخصص لذلك حالياً يقع في مدينة المخا، وتم تحويله إلى معسكر للمرتزقة.

ويوضح الجنيد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن ضمان جودة الحيوانات المستوردة يتم من خلال اتخاذ عدة خطوات تبدأ بمعرفة مصدر ومنشأ تلك الحيوانات، والتأكد من خلو منطقة تربيتها من الأمراض والأوبئة الحيوانية، إلى جانب حصول تلك الحيوانات على التحصينات واللقاحات المطلوبة والمحددة، ومن ثم حصولها على شهادات صحية، ووثائق القطعان المطلوبة.

ويضيف: "ثم بعد ذلك يكون ضمان جودة تلك الحيوانات عند وصولها باتخاذ إجراءات الحجر البيطري المطلوبة والمحددة بحسب اللوائح والقوانين، وكذا إجراء الفحوصات البيطرية والمختبرية المختلفة والمطلوبة لضمان خلوها من الأمراض وجاهزية استخدام لحومها للاستهلاك الآدمي، كما يجب أن تكون الحيوانات المستوردة مسمنة وجاهزة للذبح".

الجنيد: اليمن يمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتعددة الأنواع والسلالات، وتشجيع الاستثمار في مشاريع الثروة الحيوانية أهم البدائل للاستيراد من الخارج

الهارب: الإدارة تعمل على تنظيم الأسواق الحيوانية، وتقديم الدعم الفني للمربين، والتنسيق مع الجهات المختصة لتحسين آليات البيع وتنظيم آليات التصدير

الزيلعي: وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تبذل جهوداً كبيرة لمكافحة الأمراض الوبائية الحيوانية

ويشير إلى أن العدوان السعودي الأمريكي والحصار على اليمن، وما سببه من خروج محجر المخا عن الخدمة حالياً، يتم استيراد عجول من القرن الإفريقي عن طريق منفذ الطائف، وهو منفذ صغير يقع في مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة، والذي يتم فيه ايواء الحيوانات المستوردة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام، كما يتم فيه إجراء بعض الفحوصات البيطرية البسيطة التي قد تعطي مؤشراً عن حالة الحيوان، مؤكداً أن هذه الاجراءات غير كافية، ولا تحمي ثروتنا الحيوانية من مخاطر الاصابة بالأمراض، والأوبئة المختلفة، مما يجعل ثروتنا الحيوانية في دائرة الخطر والاستهداف من أعدائنا.

ويجدد التأكيد أن اليمن يمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتعددة الأنواع والسلالات، وتشجيع الاستثمار في مشاريع الثروة الحيوانية أهم البدائل للاستيراد من الخارج، وإن إيقاف استيراد الحيوانات الحية من الخارج سوف يتيح الفرصة لنمو المنتج المحلي لدى صغار المربين والمزارعين.

ويواصل: "هناك أيضاً بدائل أخرى لتغطية أي عجز قد يظهر نتيجة توقف استيراد الثروة الحيوانية من خلال ايقاف تصدير العجول إلى دول الجوار، والحد من تصدير بعض الكميات من ذكور الأغنام والماعز، إضافة إلى امكانية تغطية أي عجز قد يظهر من خلال اللحوم البيضاء والمتمثلة بالدواجن والاسماك، مع امكانية استيراد لحوم مجمدة حلال من مصادر مضمونة.

ويشدد على أهمية دعم المربين المحليين، والمضي قدماً في إصدار قرار المنع النهائي لاستيراد الحيوانات الحية من ذكور الأبقار والأغنام والماعز، ما يتيح فرصة تسويقية لمنتجي ومربي الثروة الحيوانية.

ويضيف أن دعم صغار المربين من خلال تحسين آلية التسويق، وتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية، وتوفير الأعلاف المناسبة سيعمل على نمو قطاع اللحوم الحمراء المحلية بشكل سريع، ويحقق تغطية كامل احتياجات المستهلكين من اللحوم الحمراء.

ويوضح أن ما تم استيراده خلال العام 2024م بلغ قرابة 58000 رأس من ذكور الأبقار، لافتاً إلى أنه عند تتبع هذا العدد وجدنا أن أكثر من نصف هذا العدد لم يستهلك محلياً، وانما تم اعادة تصديره إلى دول الجوار، وما تم استهلاكه كلحوم حمراء محلية بلغ 24000رأس من العدد المستورد، مضيفاً أنه في السنوات السابقة تقاربت فيها أعداد الحيوانات المستوردة من هذا العدد وكانت بحدود (55000 - 68000) رأس، وهو ما يدل على أن الحاجه لاستيراد حيوانات حية لغرض توفير لحوم حمراء ليست بالكميات الكبيرة والتي قد تمثل معضلة وتسبب عجزاً كبيراً في حال تم منع استيرادها.

ويقول إن الأضرار الاقتصادية نتيجة الاستمرار في استيراد حيوانات حية بغرض توفير لحوم حمراء كبيرة لما تسببه من خسائر اقتصادية مباشرة لفقدان ونفوق الكثير من القطعان المحلية نتيجة الأمراض والأوبئة التي كان مصدرها الحيوانات المستوردة، والتي يعاني منها حالياً معظم مربي الثروة الحيوانية في مختلف محافظات الجمهورية، إضافة إلى خسائر المزارعين والمربين المحليين التسويقية نتيجة المنافسة السعرية للحيوانات المستوردة، وكذلك خسائر الاقتصاد الوطني، نتيجة العملة الصعبة المهدرة نتيجة استيراد الحيوانات الحية.

ويؤكد أن لدينا ثروة حيوانية كبيرة وقادرة على تغطية احتياجات المواطنين من اللحوم الحمراء خلال فترة قريبة، حيث يتم تصدير أعداد كبيرة جداً من الأغنام والماعز إلى دول الجوار، موضحاً أنه وبحسب التقديرات فإن ما تم تصديره خلال العام 2024م تجاوز 500 ألف رأس من ذكور الأغنام والماعز وقرابة 80 ألف من ذكور الأبقار المحلية، مشدداً على ضرورة تطبيق سياسة حازمه لحماية وتنمية الثروة الحيوانية، والذي من شأنه تغطية احتياجاتنا من الألبان خلال الفترة القادمة.

ويقول: "إن هناك الكثير من المبررات لوقف استيراد الثروة الحيوانية من الخارج؛ لغرض توفير اللحوم الحمراء، كعدم توفر محاجر بيطرية مجهزة وفقاً للمواصفات الخاصة بالمحاجر البيطرية، وضعف المختبرات البيطرية المتوفرة حالياً لإجراء كافة الفحوصات الضرورية، نتيجة عدم توفر الأجهزة والمعدات والمحاليل في الوقت الحالي؛ نظراً لعدم توفر الامكانيات اللازمة لذلك".

ويضيف: "الأعداد المستوردة في السنوات السابقة ليست بتلك التي تمثل رقماً كبيراً مما قد يشكل عجزاً كبيراً وعند مراجعة تلك الأرقام ومتابعة القطعان المستوردة وجدنا أن معظمها يتم اعادة

تصديره لدول الجوار، وبذلك أصبحت بلادنا محجراً لدول الجوار، ومقر نفايات بيولوجية، مشيراً إلى أنه منفذ أن تم الحد من الكميات المستوردة بدأ قطاع تربية المواشي لإنتاج اللحوم الحمراء بالانتعاش، وحالياً يتم تصدير كميات كبيرة لدول الجوار، وبحسب الأعداد التقديرية السابقة، والآن يتم تنظيم عملية التصدير".

ويزيد: "بحسب البيانات المتوفرة من مؤسسة المسالخ، وحملات التحصين السابقة، والتي تشير إلى أننا، وبحمد الله نمتلك ثروة حيوانية قادرة على تغطية الاحتجاجات المحلية من اللحوم الحمراء، مشيراً إلى أن اجمالي ما تم استهلاكه من لحوم ذكور الأبقار في أمانة العاصمة فقط تجاوز 80 ألف رأس، بينما اجمالي ما تم استيراده بلغ 58 ألف رأس، وهنا تظهر عدم الحاجة لاستيراد الحيوانات الحية، لافتاً إلى أن الذوق، وثقافة المستهلك ما زالت تتمسك باللحوم البلدية المولودة، وتم تربيتها محلياً، مؤكداً أن المسؤولية الوطنية تقتضي استلهام العبر، وتضافر الجهود لحماية، وتنمية قطعاننا المحلية وعدم المجازفة في الاستمرار في تدميرها وتدهورها.

إحلال المنتج المحلي:

من جانبه يقول نائب مدير عام إدارة التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الأستاذ علي الهارب إن استيراد الثروة الحيوانية يؤثر سلبًا على الأسواق المحلية والمربين، من خلال زيادة العرض على الطلب، والذي يساهم في زيادة الكميات المعروضة، وبالتالي انخفاض الأسعار، وتراجع العائد للمنتجين.

ويضيف في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية": "ومن خلال المنافسة غير العادلة، حيث تكون المنتجات المستوردة أحيانًا أقل تكلفة بسبب الدعم الخارجي، أو انخفاض تكاليف الإنتاج في الدول المصدّرة، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الحيوانات المحلية، مما يضر بالمربين الذين يواجهون صعوبة في تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح مجزية".

ويؤكد أن الإدارة تعمل على تنظيم عمليات الاستيراد من خلال إحلال المنتج المحلي بدلاً عن المستورد، وهذا من خلال فرض قيود وشروط صحية وفنية لضمان عدم إدخال أمراض قد تهدد الثروة الحيوانية المحلية، كما نتابع التوازن بين الاستيراد والإنتاج المحلي لضمان عدم الإضرار بالمربين المحليين، إلى جانب توجيه المستوردين للاستثمار في المنتج المحلي والتوسع في تربية الثروة الحيوانية

ويجدد التأكيد على أن هناك توجه لدعم المربين عبر توفير الإرشاد الزراعي والبيطري، وتحسين السلالات المحلية، وتقديم التسهيلات التمويلية، وتشجيع إقامة مشاريع إنتاجية حديثة تعتمد على الأساليب العلمية لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، موضحاً أن أكبر الخطط لدعم المربين هو حمايتهم من الاستيراد، وتخفيف فاتورة الاستيراد واحلال المنتج المحلي بدلاً عن الخارجي.

وفيما يخص التحديات التي تواجهها الإدارة في مراقبة جودة الحيوانات المستوردة فإن العدوان على بلادنا، كان أحد أبرز الأسباب الرئيسة في ضعف الاشراف على جميع المنافذ البحرية والبرية، وكذلك صعوبة تتبع عمليات التهريب لهذه المكونات، وضرورة التأكد من الامتثال للمعايير الصحية الدولية، إضافةً للحاجة إلى تحسين قدرات الفحص البيطري والمخبري في المنافذ الحدودية.

ويدعو الجهات ذات العلاقة إلى التعاون معهم في تنفيذ البرامج والخطط التي تحمي الإنتاج المحلي، وتشجع الاستثمار في القطاع الحيواني، داعياً الإخوة في مكافحة التهريب إلى تكثيف الجهود لمكافحه تهريب الثروة الحيوانية، سواء إلى داخل البلاد أو خارجها.

ويحث الهارب المواطنين على الاهتمام بالمنتجات المحلية لتعزيز الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروة الحيوانية ذات السلالات اليمنية الأصيلة، والتي سوف تساهم في تخفيض فاتورة الاستيراد في العديد من المنتجات، سواء اللاحم أو الألبان ومشتقاته، كون؛ دعم الإنتاج البلدي يعني خلق فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويؤكد أن الإدارة تعمل على تنظيم الأسواق الحيوانية، وتقديم الدعم الفني للمربين، والتنسيق مع الجهات المختصة لتحسين آليات البيع وتنظيم آليات التصدير، إضافة إلى التوعية بأهمية التسويق الحديث لتعزيز الطلب على المنتجات المحلية، مضيفاً أن هناك جهود لإنشاء أسواق ثروة حيوانيه مركزية متطورة تتوفر فيها الخدمات البيطرية والفنية، والرقابة الصحية، والبنية التحتية المناسبة لتسهيل عمليات البيع والشراء، ولتنظيم وتعزيز الصادرات منها، وتقليل الخسائر التي يتعرض لها المربون بسبب العشوائية في التسويق.

الأمراض الوبائية وإجراءات الرقابة الصحية

وتعتبر المحاجر البيطرية خط الدفاع الأول لمنع دخول الأمراض الحيوانية المعدية والمشتركة وانتشارها في البلاد، حيث تمثل الرقابة الصحية المحجرية أهمية صحية كبيرة في حماية المستهلك من الأمراض المشتركة، وكذلك أهمية اقتصادية كبرى في حماية الثروة الحيوانية المحلية من التهديدات الوبائية والأمراض العابرة للحدود الداخلة عن طريق الحيوانات المستوردة ومنتجاتها.

وساهم غياب البنية التحتية للمحاجر البيطرية المتوافقة مع المعايير الدولية للحجر البيطري أدى في الماضي البعيد والقريب إلى دخول العديد من الأمراض الوبائية الحيوانية عن طريق الحيوانات المستوردة التي تعتبر مصدراً للعدوى، والخطر الدائم الذي يهدد الصحة العامة والصحة الحيوانية إلى جانب دور العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على بلادنا في خروج المنافذ البيطرية الحدودية البرية والبحرية بما فيها المنشآت المحجرية عن السيطرة.

ويؤكد مدير إدارة المحاجر البيطرية في الادارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور فارس الزيلعي أن الحيوانات المستوردة مصدر لنقل ونشر مجموعة متنوعة من الأمراض الوبائية، والتي تشكل تحدياً كبيراً، ويتم مواجهتها حماية لصحة الحيوانات المحلية والإنسان على حد سواء.

ويوضح أن بين أهم هذه الأمراض، ما يعرف بالأمراض الفيروسية: "مثل الحمى القلاعية (FMD)، و مرض اللسان الأزرق، ومرض طاعون المجترات الصغيرة (PPR)، ومرض طاعون الأبقار، ومرض حمى الوادي المتصدع (RFV)، ومرض جدري الأغنام والماعز (S&G Pox)، ومرض الجلد العقدي (LSD).

ويضيف في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية": "وهناك ما يعرف بالأمراض البكتيرية مثل مرض لبروسيلا (Brucellosis)، ومرض السل (Tuberculosis)، ومرض الجمرة الخبيثة (Anthrax)، و كذلك هناك ما يعرف بالأمراض الطفيلية: كمرض الديدان الشريطية، المنقولة عبر القراد.

ويشدد على أهمية الرقابة الصحية على الحيوانات المستوردة، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع انتشار الأمراض الوبائية، وحماية الثروة الحيوانية المحلية وصحة الإنسان، موضحاً أن إجراءات الرقابة الصحية تقوم على عدة مراحل وتدابير صارمة، بدءًا من بلد المنشأ وصولًا إلى بلد الاستيراد، بالإضافة إلى إجراءات إضافية كتحليل المخاطر المحتملة للأمراض التي قد تنقلها الحيوانات المستوردة، وتعاون الدول فيما بينها في مجال الرقابة الصحية على الحيوانات المستوردة، وتبادل المعلومات حول الأمراض الحيوانية، بالإضافة إلى التشريعات واللوائح التي تصدرها الدول لتنظم استيراد الحيوانات، وتحدد إجراءات الرقابة الصحية اللازمة.

ويواصل: "وكذلك الترصد الوبائي وأهميته في منع انتشار الأمراض الوبائية بين الحيوانات، وحماية صحة الإنسان من الأمراض المشتركة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن انتشار الأمراض الحيوانية يمكن أن يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة".

ويشير إلى أن هناك العديد من التجارب الناجحة في دول أخرى في مجال الرقابة الصحية على الحيوانات المستوردة التي يمكن أن تستفيد الجمهورية اليمنية منها أستراليا والتي تعتبر من الدول الرائدة في مجال الرقابة الصحية على الحيوانات، وكندا، ونيوزيلندا، ناصحاً المربيين المحليين بضرورة عزل الحيوانات الجديدة، والتغذية السليمة، وتنظيف وتطهير الحظائر، والتطعيم، إضافة إلى المراقبة الدورية، وفحص الحيوانات، واستشارة الطبيب البيطري، وحضور الدورات التوعوية والارشادية، والتعاون مع الجهات المختصة وغيرها من الإجراءات لحماية قطعانهم من الأمراض المستوردة.

ويؤكد أن وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تبذل جهودًا كبيرة لمكافحة الأمراض الوبائية الحيوانية، كتنظيم حملات التطعيم الدورية، وتشديد إجراءات الحجر الصحي، عبر فحص الحيوانات المستوردة بدقة للتأكد من خلوها من الأمراض قبل إدخالها إلى البلاد، مطالباً بتطوير أنظمة الإنذار المبكر عبر تفعيل برامج الترصد وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر عن الأمراض الوبائية في الحيوانات لاحتوائها، بتقديم برامج توعية وإرشاد للمربين حول أهمية الوقاية من الأمراض الحيوانية وكيفية التعامل معها ومكافحتها، وتدريب الكوادر البيطرية على أساليب التشخيص والعلاج للأمراض

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 98 | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م

الثروة الحيوانية والتنمية المستدامة في اليمن

د. يوسف المخرفي

تُعد الثروة الحيوانية الركيزة الثانية - بعد الإنتاج النباتي - من ركائز التنمية والاقتصادات الوطنية، نظرًا لعلاقتها الوطيدة بمختلف الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ورعي ونقل. فقد اعتمدت الزراعة التقليدية المستدامة قديماً على الثروة الحيوانية في الحراثة والتسميد والنقل، كما اعتمدت الصناعة قديمًا وتعتمد حديثاً على أصوافها وجلودها ولحومها وعظامها. كما قامت وتقوم حرفة الرعي عليها بمختلف صنوفها وأشكالها، ((وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس)) ذلك قول الله فيما يتعلق بأهميتها وضرورتها في مجال النقل والتنقل والترحال.

يشمل مفهوم الثروة الحيوانية الأبقار والأغنام والماعز والجمال. وبحسب الإحصائيات الرسمية، فقد بلغ عدد الأبقار نحو مليون وسبعمائة ألف رأس، و9 ملايين رأس من الأغنام، و9 ملايين رأس من الماعز، و447 ألف رأس من الإبل، إذ تمثل ما نسبته 20% من الاقتصاد الزراعي.

وربما كانت الأرقام قبل ثورة 26 سبتمبر 1962 أكبر بكثير من هذه الأرقام، ذلك عندما كانت اليمن بلد حضارة رعوية تصدر للعالم الفائض عن حاجتها من جميع صنوف الثروة الحيوانية، قبل أن تحيك لها القوى الإمبريالية حياكة الاستيراد واسع الشهية والخارج عن السيطرة حتى أردى وطننا وشعبه في حياض الفقر والجوع والبطالة.

إن اقتصادنا الوطني ما زال وسيظل تحت طائلة خسران الاستيراد من الخارج لكل شيء، وخسران الأراضي الزراعية بسبب النمو العمراني الجائر على حساب الأراضي الزراعية في بلد تشكل الأراضي الزراعية فيه ما نسبته 2.97% من إجمالي مساحته.

وتنتابك موجة من الضحك عند ذهابك لشراء اللحوم من الجزار عندما ترى صغار إناث الثروة الحيوانية جاهزة للذبح أمام مجزرته بالشارع، وتتذكر تلك الحملات الإعلامية المؤقتة والإجراءات الإدارية غير الفعّالة المتعلقة بالحد من ذبح صغار إناث الثروة الحيوانية التي حصلت قبل نحو عامين ونيف.

من هنا نطالب بأن تستمر الحملات الاعلامية التوعوية بخطورة ذبح إناث وصغار الثروة الحيوانية،واتخاذ إجراءات مشددة ورادعة ضد كل من يقوم بذبحها،فيجب أن يكون الإعلام جزءًا من استراتيجية وطنية لتنمية الثروة الحيوانية تنمية مستدامة.

فالثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة في مضمار التنمية المستدامة وأهدافها الـ17، وخصوصًا فيما يتعلق بأهداف الحد من الفقر والجوع والبطالة والتغذية وتنمية مصادر الغذاء من أجل التمتع بصحة جيدة لجميع السكان وفي مختلف الأعمار.

ونؤكد على ضرورة إعلان الحرب على استيراد الثروة الحيوانية، بل وعلى تصديرها، حتى تتحقق مؤشرات الاكتفاء الذاتي. فتصدير الأغنام من اليمن إلى دول الخليج، واستيرادها في ذات الوقت من بلاد الحبشة إلى بلادنا، مجرد دائرة تجارية مفرغة لا تحقق نموًا ولا تسجل رقمًا في الميزان والتبادل التجاري في بلد يمتلك نحو 550 ألف هكتار من الغابات والمراعي الطبيعية.

كما نؤكد على ضرورة الخروج من نفق الحملات الإعلامية المؤقتة إلى ميدان الإنتاج الزراعي والحيواني وفق خطة استراتيجية وطنية لتنمية زراعية وحيوانية مؤكدة وملموسة.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

تنمية الثروة الحيوانية بين تحديات الواقع ومخاطر الاستيراد

د/ درهم أحمد شمسان

في ظل اعتماد 70% من الأسر الريفية في اليمن على الثروة الحيوانية كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، يواجه هذا القطاع الحيوي تحديات جسيمة تهدد استمراريته. الحرب المستمرة منذ عام 2015، وتدهور البنية التحتية البيطرية، وارتفاع تكاليف الأعلاف، إضافة إلى الظروف المناخية القاسية، أدت إلى تراجع كبير في أعداد الحيوانات وجودة إنتاجها.

وفي محاولة لسد الفجوة، أصبح استيراد المواشي من الخارج حلاً سريعًا، لكنه يطرح تساؤلات حول مدى أمانته وفعاليته. تشير الإحصاءات إلى أن اليمن يمتلك حوالي 8 ملايين رأس من الأغنام، و7 ملايين رأس من الماعز، و1.5 مليون رأس من الأبقار، بالإضافة إلى مليون رأس من الإبل. ومع ذلك، تواجه هذه الثروة تراجعًا مستمرًا بسبب تدهور المراعي، وانتشار الأمراض الوبائية مثل الحمى القلاعية والتهاب الجلد العقدي، ونقص اللقاحات والأدوية. استيراد المواشي، رغم كونه حلًا سريعًا، يحمل مخاطر كبيرة. فمن الناحية الصحية، قد تحمل الحيوانات المستوردة أمراضًا معدية تهدد القطعان المحلية، خاصة في ظل ضعف خدمات الحجر البيطري.

اقتصاديًا، يؤدي الاستيراد إلى انخفاض أسعار المواشي المحلية، مما يفقد المربين مصدر دخلهم، ويستنزف العملة الصعبة التي تعاني البلاد من نقص حاد فيها.

بيئيًا، يزيد الاستيراد من الضغط على الموارد المائية الشحيحة ويساهم في تدهور المراعي، كما أن التنافس بين السلالات المستوردة والمحلية قد يؤدي إلى انقراض الأخيرة، أو تدهور إنتاجيتها. وبدلاً من الاعتماد على الاستيراد، يمكن اتباع إجراءات استراتيجية لتنمية مستدامة للثروة الحيوانية.من بين هذه الإجراءات تحسين البنية التحتية البيطرية، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد عبر تشجيع الزراعة العلفية المقاومة للجفاف وحصاد مياه الأمطار، ودعم صغار المربين من خلال توفير قروض ميسرة، وإنشاء تعاونيات رعوية. كما يمكن تمكين المرأة الريفية، التي تُدير 60% من أنشطة تربية الدواجن والماعز، عبر برامج تدريبية وتمويلية.

رغم التحديات الكبيرة، تبقى تنمية الثروة الحيوانية في اليمن ممكنة عبر تبني سياسات مستدامة تعطي الأولوية لاحتياجات المربين وموارد البيئة. يتطلب النجاح تعاونًا بين الحكومة والمجتمعات المحلية، مع وضع المصلحة الوطنية في تنمية الثروة الحيوانية كأولوية قصوى. أما استيراد المواشي من الخارج، فيجب التعامل معه بحذر شديد، ووضعه كخيار أخير بعد استنفاد جميع البدائل المحلية. الثروة الحيوانية ليست مجرد أرقام، بل هي قصة حياة لملايين اليمنيين الذين يعتمدون عليها في معيشتهم اليومية.

الثروة الحيوانية في اليمن ودورها في التنمية المستدامة

م/عبد السلام ظافر

تلعب الثروة الحيوانية دورًا مهمًا في الاقتصاد اليمني، حيث تسهم في توفير الغذاء والدخل، خاصة في المناطق الريفية. رغم توفر المراعي الطبيعية في سهول تهامة والمناطق الشرقية، إلا أن اليمن يعتمد بشكل كبير على استيراد المواشي، مما يؤدي إلى تبعية اقتصادية وإهدار للعملة الصعبة.

تواجه الثروة الحيوانية العديد من المعوقات، أبرزها العوامل البيئية، مثل قلة الأمطار والجفاف، مما يقلل إنتاجية المراعي ويحد من توفر الأعلاف. كما يؤدي الرعي الجائر وقطع الأشجار إلى تدهور الأراضي الرعوية، في ظل غياب سياسات فعالة لتحسينها. وتعاني الماشية أيضًا من ضعف الخدمات البيطرية وغياب خطط تسويقية مناسبة، مما يؤثر على استدامة الإنتاج المحلي.

يعتمد الإنتاج الحيواني في اليمن على الترحال الموسمي، لكن الرعاة يواجهون تحديات متزايدة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. لذا، يجب توفير حلول تسويقية مناسبة، إلى جانب تحسين الرعاية الصحية للحيوانات، لضمان استدامة القطاع.

تمتلك اليمن سلالات نادرة من المواشي، مثل الأغنام والخيول العربية الأصيلة، التي تحظى بشهرة عالمية لقيمتها الاقتصادية العالية. كما تعد الإبل مصدرًا هامًا للدخل، فيما تمتاز الماعز بقدرتها على التأقلم مع الظروف القاسية وإنتاج الحليب حتى في أصعب البيئات.

لحماية هذه الثروة، يجب تبني سياسات تنموية تدعم المربين، وتحسن إنتاجية المراعي، وتقلل الاعتماد على الاستيراد، لضمان تحقيق الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي.

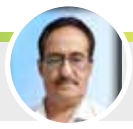

لطف سرحان

ما التحديات التي تقف أمام تنمية الثروة الحيوانية في بلادنا؟

تساهم الثروة الحيوانية في بلادنا في خلق فرص العمل لمئات الآلاف من المربين والعاملين في القطاعات المرتبطة بها، كما أن منتجات الثروة الحيوانية، مثل: [اللحوم، الألبان، والصوف]، تعد مصدرًا حيويًا للدخل القومي، سواء من خلال الاستهلاك المحلي أو التصدير.

ورغم أهمية هذا القطاع، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تعرقل نموه، أبرزها تراجع المراعي الطبيعية، بسبب التغيرات المناخية، والتوسع في زراعة أشجار القات على حساب مساحات المراعي الطبيعية، ومساحات الأعلاف، التوسع العمراني، وندرة الأعلاف وارتفاع أسعارها، وضعف الخدمات البيطرية، مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تضر بالإنتاج الحيواني.

كما يعاني المربون من قلة الدعم الحكومي والتمويلي، ما يجعلهم غير قادرين على تطوير أساليب التربية وتحسين إنتاجيتهم.

وفي ظل هذه التحديات، تلجأ الدولة، إلى استيراد الثروة الحيوانية من الخارج لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ورغم أن هذا الحل يبدو ضروريًا لتلبية احتياجات السوق المحلية، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة على الاقتصاد والصحة العامة، فالحيوانات المستوردة قد تكون حاملة لأمراض خطيرة تنتقل إلى الثروة الحيوانية المحلية، مما يهدد استدامة الإنتاج المحلي ويزيد من الخسائر.

كما أن الاعتماد على الاستيراد يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات المحلية، وهو ما يضر بالمربين ويدفع بعضهم إلى ترك هذا النشاط، مما يزيد من التبعية للأسواق الخارجية.

اقتصاديًا، يمثل الاستيراد استنزافًا للعملة الصعبة، حيث يتم إنفاق ملايين الدولارات سنويًا على شراء الماشية من الخارج، في حين يمكن استثمار هذه الأموال في تنمية الإنتاج المحلي وتحسين جودة السلالات، كما أن عدم الرقابة الصارمة على الماشية المستوردة قد يؤدي إلى دخول أنواع ذات جودة متدنية، مما يؤثر على صحة المستهلكين، خاصة مع غياب المعايير الصحية المطلوبة في بعض الأسواق الخارجية.

لتعزيز تنمية الثروة الحيوانية، والحد من مخاطر الاستيراد، من الضروري العمل على تحسين السلالات المحلية من خلال برامج تهجين وانتقاء مدروسة، وتشجيع زراعة الأعلاف محليًا لتقليل تكاليف الإنتاج، وتوفير الدعم اللازم للمربين عبر القروض والتسهيلات المالية، كما أن تطوير الخدمات البيطرية وتكثيف حملات التحصين يمكن أن يحد من الأمراض التي تؤثر على الإنتاج، في حين أن إنشاء أسواق محلية حديثة لتسويق المنتجات الحيوانية يسهم في دعم المربين وتحفيزهم على زيادة الإنتاج.

وتحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الثروة الحيوانية ليس مستحيلاً، بل يتطلب استراتيجيات واضحة، وإرادة قوية من الجهات المعنية، وبينما قد يكون الاستيراد ضرورة مؤقتة، فإن الحل الأمثل يكمن في تنمية الإنتاج المحلي ودعمه، لضمان مستقبل مستدام لهذا القطاع الحيوي، والحد من المخاطر الاقتصادية، والصحية التي قد تنجم عن الاعتماد على الأسواق الخارجية.

مدير فرع مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمديرية ذي السفال

توطين صناعة الأسماك ضرورة اقتصادية لمواجهة تحديات الاستيراد

وزير الحاتمي

تمتلك اليمن واحدة من أطول السواحل في العالم العربي، حيث تمتد سواحلها لأكثر من 2500 كيلومتر على البحر الأحمر وبحر العرب، مما يجعلها غنية بثرواتها البحرية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإمكانات الهائلة، لا يزال قطاع الأسماك يعاني من ضعف الاستثمار والتطوير، مما يدفع البلاد إلى استيراد كميات كبيرة من الأسماك المعلبة. هذا الوضع ليس مجرد إهدار للموارد، بل يشكل تهديدًا للاقتصاد الوطني والأمن الغذائي.

لقد أصبح من الضروري توطين صناعة الأسماك في بلادنا كاستراتيجية لتعزيز الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، وخلق فرص عمل جديدة.

وكما هو معلوم تزخر المياه اليمنية بأنواع عديدة من الأسماك، مما يوفر مصدر رزق أساسي للعديد من المجتمعات الساحلية التي تعتمد على الصيد كمصدر رئيسي للدخل. ومع ذلك، فإن نقص البنية التحتية الحديثة، وعدم كفاية الاستثمارات، وضعف قدرات التصنيع المحلي، أدت إلى استغلال غير أمثل لهذه الثروة. بدلًا من استغلال مواردها الطبيعية، تنفق اليمن العملات الصعبة على استيراد الأسماك المعلبة.

وتعتمد بلادنا بشكل كبير على الأسماك المستوردة، مما يؤدي إلى استنزاف العملات الأجنبية ويضعف الصناعة المحلية. كما أن بعض المنتجات المستوردة قد لا تلتزم بالمعايير الصحية المطلوبة، مما يشكل خطرًا على صحة المستهلكين.

ويمثل توطين صناعة الأسماك فرصة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد اليمني. من خلال إنشاء مصانع محلية لتعليب وتجميد الأسماك، يمكن خلق آلاف الوظائف في مجالات الصيد والتجهيز والتوزيع. لن يؤدي ذلك فقط إلى زيادة الإنتاج المحلي، بل سيسهم أيضًا في تحقيق الاكتفاء الذاتي وفتح أسواق تصديرية إقليمية ودولية.

كما أن تطوير هذه الصناعة سيعود بفوائد كبيرة على المجتمعات الساحلية، حيث سيحسن من دخل الصيادين ويعزز التنمية المستدامة. بإدارة سليمة، يمكن أن تصبح الثروة السمكية ركيزة أساسية للتعافي الاقتصادي في بلادنا.

إن الاعتماد المفرط على الأسماك المستوردة خطأ اقتصادي، وإهدار لفرصة ثمينة. كل دولار ينفق على استيراد الأسماك يمكن أن يستثمر في تطوير البنية التحتية المحلية وخلق فرص عمل. التأثيرات السلبية لهذا الاعتماد تمتد عبر الاقتصاد، من الصيادين الذين يعانون من ضعف الدخل إلى المستهلكين الذين يتحملون أعباء إضافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن استيراد الأسماك بكميات كبيرة يهدد بإضعاف الصناعة المحلية، مما يفاقم من معاناة الصيادين والعاملين في القطاع. دون تدخل عاجل، قد يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم الفقر في المناطق الساحلية وزيادة هشاشة الاقتصاد الوطني.

وللتغلب على هذه التحديات، تحتاج اليمن إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تطوير قطاع الأسماك. تشمل جذب المستثمرين المحليين ومن خارج البلاد لبناء مصانع حديثة لتجهيز وتعبئة الأسماك، وتطوير الموانئ والأسواق المحلية وشبكات النقل لدعم نمو الصناعة، ووضع قيود على استيراد الأسماك ودعم المنتجات المحلية من خلال الحوافز الضريبية ومعايير مراقبة الجودة، بالإضافة لضمان استغلال الموارد البحرية بشكل مسؤول لحماية البيئة وضمان استدامة الثروة السمكية.

إن توطين صناعة الأسماك في بلادنا يمثل فرصة ذهبية لتعزيز الاقتصاد الوطني واستغلال الموارد البحرية بشكل فعال. من خلال دعم هذا القطاع، يمكن لليمن أن يخلق اقتصادًا أكثر استدامة، ويحقق الأمن الغذائي، ويقلل من الأعباء الاقتصادية الناجمة عن الاستيراد. حان الوقت لاتخاذ خطوات جادة نحو استغلال هذه الثروة الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

الزراعة المنزلية ضرورية أساسها ربات البيوت والأطفال

م. أمة اللطيف الكهالي*

الزراعة المنزلية ليست ممارسة حديثة في اليمن، بل هي جزء أصيل من تراثها، حيث كانت تُمارس على نطاق واسع في المنازل لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للعائلات.

شملت هذه الممارسات زراعة الحدائق المنزلية (الأحواش) وتربية الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والدواجن، بالإضافة إلى تربية الطيور والنحل على أسطح المنازل (الأجبي) أو في الشرفات.

هذه الجهود ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الأسرة ودعمت مفهوم التنمية المستدامة.

في السنوات الأخيرة، بدأت الدول المتقدمة تشجيع العودة إلى الزراعة المنزلية، خاصة في المدن التي فقدت جزءًا من توازنها البيئي. يتم ذلك من خلال تشجيع الطلاب وربات البيوت على استخدام مساحات صغيرة للزراعة، مثل الأصص أو المحميات المصغرة أو الزراعة المائية، بالإضافة إلى التخطيط لزراعة الأسطح بطرق مدروسة لتجنب الأضرار المستقبلية.

وللزراعة أهمية في المنزل تتجلى في عدة جوانب في توفير غذاء طازج وصحي للعائلة، وتقليل نفقات شراء المنتجات الزراعية وبيع الفائض لتحسين المستوى المادي للأسرة، وزيادة الأكسجين، تقليل ثاني أكسيد الكربون، والمساهمة في الحد من الاحتباس الحراري.

كما لابد في الزراعة المنزلية لتحقيق النجاح من التركيز على عدة عوامل أساسية منها يجب أن تكون كافية لنمو النباتات وتربية الحيونات دون التسبب في أضرار للمنزل أو الجيران. وزراعة الأسطح تتطلب دراسة لتحمل الأوزان الثقيلة.وزيادة يؤثر بشكل كبير على نجاح الزراعة، حيث تختلف احتياجات النباتات من حيث درجة الحرارة، الإضاءة، الرطوبة، والرياح. بعض النباتات تحتاج إلى أجواء باردة، بينما أخرى تفضل الدفء، ويُفضل استخدام الأسمدة العضوية، مع إمكانية اللجوء إلى الأسمدة المعدنية لتعزيز نمو النباتات، وفيما يخص الوقاية فتشمل الفحص الدوري للنباتات والحيوانات للكشف عن أي إصابات حشرية أو فطرية، واستخدام مبيدات طبيعية مثل محلول التبغ أو الثوم.

وعن تربية الحيوانات في المنازل تتطلب تخطيطًا دقيقًا، خاصة في المدن، حيث تحتاج الحيوانات إلى مساحات للرعي ونظافة مستمرة، بالإضافة إلى التطعيمات المنتظمة. كما يجب مراعاة القوانين المحلية وعدم إزعاج الجيران بالضوضاء أو الروائح.

بشكل عام، الزراعة المنزلية تحتاج إلى استشارة المختصين لضمان نجاحها واستدامتها، مع مراعاة العوامل البيئية والهيكلية لتجنب أي أضرار محتملة.

*مديرة إدارة إرشاد الري

يحيى دويله

الأضرار البيئية المهددة للثروة السمكية في اليمن

تعد الثروة السمكية في بلادنا موردًا طبيعيًا حيويًا يسهم في توفير فرص العمل للآلاف. ومع ذلك، فإن الأضرار البيئية المتزايدة تهدد هذه الثروة، مما يستدعي تدخلًا عاجلًا لإنقاذها قبل فوات الأوان.

تتعرض المياه اليمنية لتلوث متعدد المصادر، بما في ذلك المخلفات الصناعية، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة، والنفايات البلاستيكية. هذه الملوثات لا تؤثر فقط على جودة المياه، بل تهدد الحياة البحرية بأكملها. تتراكم المواد الكيميائية السامة في أجسام الأسماك، مما يجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري في بعض الأحيان.

تتعرض الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية، التي تعتبر موائل طبيعية للعديد من الكائنات البحرية، للتدمير بسبب الأنشطة البشرية مثل الصيد الجائر واستخدام المتفجرات في الصيد. هذا التدمير يؤدي إلى انخفاض أعداد الأسماك وفقدان التنوع البيولوجي.

تؤثر التغيرات المناخية بشكل كبير على الثروة السمكية في اليمن. ارتفاع درجات حرارة المياه يؤدي إلى تغيير في أنماط هجرة الأسماك وتكاثرها، مما يؤثر على إنتاجية الصيد. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تدمير المناطق الساحلية التي تعتبر موطنًا للعديد من الكائنات البحرية.

تترك معدات الصيد المهملة، مثل الشباك والخيوط، في المياه، مما يشكل خطرًا على الحياة البحرية. هذه النفايات تتسبب في اختناق الأسماك والكائنات الأخرى، وتؤدي إلى تلويث البيئة البحرية.

حماية البيئة البحرية في اليمن ليست مسؤولية الحكومة فقط، بل هي مسؤولية مشتركة بين الجميع. يجب تنفيذ حملات توعية بأهمية الحفاظ على البيئة، ووضع قوانين صارمة للحد من التلوث، وتعزيز استخدام التقنيات الصديقة للبيئة في الصيد

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 98 | السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م

إرشـادات للحفـاظ علـى سـلالة الدجـاج البلـدي

اليمن الزراعية - د. عبدالله النهاري

في ظل التحديات التي تواجه تربية الدجاج البلدي، والذي يُعد أحد أعرق السلالات المحلية في اليمن، تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على هذه السلالة الأصيلة التي تتمتع بصفات وراثية فريدة. فالدجاج البلدي معروف بإنتاجه العالي للبيض، حيث يصل إلى 240 بيضة سنوياً، بالإضافة إلى مقاومته العالية للأمراض وقدرته على التكيف مع الظروف المعيشية الصعبة. ولضمان استمرارية هذه السلالة، يجب اتباع الإرشادات التالية:

1. وقف توزيع الدجاج التجاري في المناطق الريفية:

يجب على الجهات المحلية التوقف عن توزيع الدجاج التجاري في القرى اليمنية التي تُربى فيها سلالات الدجاج البلدي الأصيلة. فالتزاوج بين الديوك المحلية والدجاج التجاري يؤدي إلى تدهور الصفات الوراثية للدجاج البلدي، مما يهدد وجوده على المدى الطويل.

2.تشجيع التلقيح الجماعي المجاني:

ينبغي على إدارة الثروة الحيوانية تقديم خدمات التلقيح الجماعي للدواجن في القرى مجاناً، خاصة ضد الأمراض الفتاكة مثل طاعون النيوكاسل والتهاب القصبات المعدي. هذا الإجراء سيحد من انتشار الأمراض ويحافظ على صحة الدجاج البلدي.

3. توعية الأسر بتربية الدجاج البلدي:

يجب توعية الأسر في المدن والقرى بأهمية عدم إدخال دجاج مصاب أو غير معروف المصدر إلى حظائرها. كما ينبغي توفير إرشادات حول كيفية ترتيب الحظائر وتعقيمها لمكافحة الطفيليات والديدان التي تؤثر على إنتاج البيض.

4.توفير مستلزمات الراحة للدجاج:

من الضروري توزيع مستلزمات مثل مربعات الأعشاش وبياضات الدجاج، مع توجيه المربين حول كيفية ترتيب الحظائر بشكل صحيح. هذه الخطوة ستساعد في تحسين ظروف المعيشة للدجاج وزيادة إنتاجيته.

5.استخدام الفقاسات الآلية لزيادة إنتاج الكتاكيت:

بدلاً من الاعتماد على التفقيس الطبيعي الذي يفشل في فقس 50% من البيض، يُنصح باستخدام فقاسات آلية محلية الصنع ورخيصة الثمن. هذه الفقاسات أثبتت كفاءتها في زيادة إنتاج الكتاكيت بنتائج ممتازة.

6. حماية الحظائر من المفترسات:

يجب حماية حظائر الدجاج ليلاً من خلال إغلاقها بشكل آمن لحمايتها من الثعالب والقوارض والثعابين. هذا الإجراء سيقلل من خسائر الدجاج بسبب الحيوانات المفترسة.

7.تعزيز الوعي بأهمية الدجاج البلدي

الدجاج البلدي ليس فقط مصدراً للبروتين الحيواني الضروري، بل هو أيضاً جزء من التراث الزراعي اليمني. لذا، يجب تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على هذه السلالة من خلال حملات توعوية تشرح فوائدها الاقتصادية والغذائية.

باتباع هذه الإرشادات، يمكننا الحفاظ على سلالة الدجاج البلدي الأصيلة، والتي تُعد مصدراً غذائياً مهماً للمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء. فلنعمل معاً لضمان استمرارية هذه الثروة الحيوانية التي تُغذي الأجيال الحالية والمستقبلية.

الأشـجار المزهـرة: احتياجاتهـا ومخاطـر الـري أثنـاء التزهيـر

م. قيس الوجيه:

مرحلة التزهير هي واحدة من أكثر المراحل حساسية في دورة حياة الأشجار المزهرة، حيث تُعد الخطوة الأولى نحو إنتاج الثمار. خلال هذه الفترة، تحتاج الأشجار إلى رعاية خاصة لضمان نجاح عملية الإزهار وتجنب أي عوامل قد تؤثر سلباً على المحصول.

الارشاد، نستعرض الاحتياجات الأساسية للأشجار خلال مرحلة التزهير، بالإضافة إلى المخاطر التي قد تواجهها، خاصةً تلك المتعلقة بالري.

احتياجات مرحلة التزهير

1. الري المناسب:

تحتاج الأشجار المزهرة إلى كمية كافية من الماء لدعم نمو الأزهار، ولكن يجب الحرص على عدم الإفراط في الري لتجنب تعفن الجذور. الري المنتظم، خاصة في المناطق الجافة أو خلال فترات الجفاف، يُعد أمراً ضرورياً للحفاظ على صحة الأشجار.

2. التغذية (التسميد):

تحتاج الأشجار إلى عناصر غذائية أساسية مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم لدعم نمو الأزهار. يمكن استخدام الأسمدة العضوية أو الكيميائية حسب نوع الشجرة ومرحلة نموها، مع الحرص على عدم الإفراط في التسميد الذي قد يضر بالأزهار.

3. الظروف المناخية المناسبة:

تُفضل الأشجار المزهرة درجات حرارة معتدلة، حيث يمكن أن تؤثر الحرارة الشديدة أو البرودة القاسية سلباً على عملية التزهير. كما يجب حماية الأشجار من الصقيع المفاجئ، الذي قد يدمر الأزهار تماماً.

4. التلقيح:

تعتمد العديد من الأشجار على التلقيح بواسطة الحشرات مثل النحل أو عن طريق الرياح. يمكن تعزيز هذه العملية عن طريق جذب الملقحات الطبيعية أو استخدام التلقيح اليدوي في بعض الحالات.

5. الضوء الكافي:

تحتاج الأشجار إلى ضوء الشمس الكافي لإتمام عملية التمثيل الضوئي، مما يدعم نمو الأزهار ويساعد في تحويلها إلى ثمار لاحقاً.

مخاطر مرحلة التزهير

1.التقلبات الجوية:

الصقيع المفاجئ أو الرياح القوية يمكن أن يتسبب في تلف الأزهار أو منع عملية التلقيح.

2. الآفات والأمراض:

الحشرات مثل المن والعث، بالإضافة إلى الأمراض الفطرية أو البكتيرية، قد تنتشر بسرعة خلال مرحلة التزهير وتتسبب في تلف الأزهار.

3. نقص التلقيح:

إذا لم يحدث التلقيح بشكل كاف، قد لا تتكون الثمار بشكل صحيح، مما يؤثر على المحصول النهائي.

4. الإجهاد المائي:

نقص الماء يمكن أن يؤدي إلى تساقط الأزهار قبل اكتمال نموها، بينما الإفراط في الري قد يتسبب في تعفن ضضضض الجذور أو انتشار الأمراض.

5. التلوث الكيميائي:

استخدام مبيدات حشرية أو أسمدة غير مناسبة قد يتسبب في تلف الأزهار أو يؤثر على الملقحات الطبيعية.

مخاطر الري أثناء التزهير

الري غير المناسب خلال مرحلة التزهير يمكن أن يؤدي إلى عدة مشاكل، منها:

- زيادة تساقط الأزهار: الري الزائد أو غير المنتظم قد يسبب تساقط الأزهار بسبب زيادة الرطوبة في التربة.
- **انتشار الأمراض الفطرية**: الرطوبة العالية الناتجة عن الري الزائد قد تؤدي إلى انتشار أمراض مثل البياض الدقيقي أو العفن.
- إعاقة التلقيح: الري خلال النهار قد يعيق حركة الحشرات الملقحة مثل النحل، مما يؤثر على عملية التلقيح.
- الإجهاد المائي المفاجئ: التغيرات المفاجئة في كمية الماء قد تسبب إجهاداً للشجرة، مما يزيد من احتمالية تساقط الأزهار.

كيفية تجنب مشاكل الري أثناء التزهير

1. **الري المنتظم والمعتدل:** يجب ري الأشجار فقط عندما تجف التربة نسبياً، مع تجنب الإفراط في الري.
2. **التوقيت المناسب:** يُفضل الري في الصباح الباكر أو المساء لتقليل التبخر وتحسين امتصاص الماء.
3. **تحسين الصرف:** التأكد من أن التربة تتمتع بتصريف جيد لمنع تجمع المياه حول الجذور.
4. **مراقبة حالة التربة:** استخدام أدوات لقياس رطوبة التربة أو فحصها يدوياً لتحديد وقت الري المناسب.
5. **تجنب التغيرات المفاجئة:** الحفاظ على كميات الري ثابتة ومناسبة طوال فترة التزهير؟

معالـم زراعيـة (التسـع)

إعداد: الأستاذ محمد صالح الحيلة

التسع" هو خامس معالم الشتاء الزراعية في اليمن، ويأتي في شهر فبراير من كل عام ميلادي. يبدأ هذا الموسم مع اقتران القمر بنجمة الثريا في ليلة التاسع من الشهر الهجري، ويوافق هذا العام 6 فبراير 2025م.

يتميز معلم التسع بارتفاع طفيف في درجات الحرارة مقارنة بالفترات السابقة، إلا أنه قد يشهد أحيانًا حدوث "ضريب" (الصقيع)، مما يؤثر على المزروعات والمراعي.

يقول علي ولد زايد:

«التسع إن زان دفّى، وإلا فهو من حدعش»

ويعني ذلك أن التسع يُعتبر امتدادًا لمعلم "حدعش" إذا استمر البرد ولم ترتفع درجات الحرارة بشكل ملحوظ.

يُطلق على هذا المعلم أيضًا اسم "شباط التسع"، أو "جبهة الصيف"، كونه يمثل مقدمة لفصل الصيف. وإذا هطلت الأمطار خلال هذه الفترة، تُسمى بـ "مطر الجبهة".

يُعد التسع من الأشهر العجاف بالنسبة للثروة الحيوانية مثل الأغنام والأبقار، وذلك بسبب قلة المراعي وجفاف الأعلاف الخضراء التي تعتمد عليها الحيوانات في غذائها.

ويقول الحكيم اليمني:

«نص السنة تسعة أشهر، والنص الآخر ثلاثة: حدعش والتسع والسبع، مبينات الخباثة، لا برّ فيها ولا سمن ولا طلي للعلافة.»

ويُشير هذا القول إلى صعوبة هذه الأشهر الثلاثة من حيث توفر الغذاء والمراعي، حيث يقلّ الإنتاج الزراعي ويضعف نمو النباتات، مما يؤثر على الحياة الريفية والمجتمعات الزراعية.

من أغنام بعدد الأصابع إلى مشروع اقتصادي يدر مالا وفيرا

ماهي قصة حسين مربي الثروة الحيوانية؟

اليمن الزراعية -أيوب أحمدهادي

في إحدى قرى تهامة بمديرية المراوعة، بدأت قصة حسين زليل، الذي استطاع أن يحول هواية طفولته في تربية المواشي إلى مشروع اقتصادي ناجح يدر دخلاً متواصلا لعائلته.

يعود حسين بذاكرته إلى سنوات طفولته، عندما كان يبلغ من العمر 12 عاماً. كان والده يمتلك قطيعاً صغيراً من الأغنام، وكان حسين يستيقظ كل صباح ليخرج بها إلى المراعي مع أقرانه. يقضي ساعات طويلة في رعي الأغنام، يعود ظهراً ليكمل يومه في المنزل، ثم يعاود الكرة في فترة ما بعد العصر حتى غروب الشمس. في تلك المرحلة، لم تكن تربية الأغنام مصدر دخل بقدر ما كانت جزءاً من حياة يومية بسيطة مليئة بالترابط مع الطبيعة.

يقول حسين: "كان والدي يشجعني على تربية الأغنام من خلال منحي بعض المواليد الصغيرة، وعندما كبرت تلك الأغنام، بدأ والدي يبيع الذكور ويشتري بثمنها إناثاً، مما ساهم في زيادة عدد الأغنام التي أمتلكها. أحببت هذه الهواية حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتي اليومية."

مع بلوغه العشرين من العمر، بدأ حسين يدرك الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في تربية الأغنام. كانت قطيعه قد نمى إلى نحو خمسين رأساً، وأصبح إنتاج الحليب يفوق احتياجات عائلته. ومن هنا جاءت الفكرة: لماذا لا يتحول فائض الحليب إلى مصدر دخل؟

يقول حسين بفخر: "بدأت ببيع الحليب في أقرب الأسواق إلينا.. كنت أحلب الأغنام يومياً بعد العودة من الرعي وأذهب إلى السوق. في البداية، كانت العائدات بسيطة، تغطي احتياجاتي اليومية من الأعلاف وبعض المستلزمات، لكن مع الوقت، زاد إنتاج الحليب وارتفعت العائدات، وبدأت أرى في هذا العمل فرصة حقيقية للنمو."

مع مرور الوقت، تمكن حسين من توسيع نشاطه بشكل ملحوظ. بفضل إدارته الحكيمة، وصل عدد أغنامه إلى نحو 200 رأس، وأصبح إنتاجه اليومي من الحليب يصل إلى 100 لتر.

لم يكتفِ حسين ببيع الحليب بل بدأ بالتعاون مع الجمعيات التي تشتري الحليب من المربين، مما ساعده على تنويع مصادر دخله.

ويضيف: "بعد زواجي، أصبحت أعتمد بشكل كامل على عائدات الحليب لتغطية احتياجات أسرتي وقطيعي من الأعلاف والنخالة، كما أنني أدخر جزءاً من المال لشراء أغنام جديدة، وهدفي المساهمة في زيادة الإنتاج بشكل مستمر."

يرسل دعوته إلى مربي الثروة الحيوانية بضرورة الاهتمام بها وتنميتها واعطائها الوقت والاعتناء الكافي وهي في حالة الاهتمام بها اكتفاءً ذاتياً حقيقياً للأسرة وللمجتمع بشكل عام.

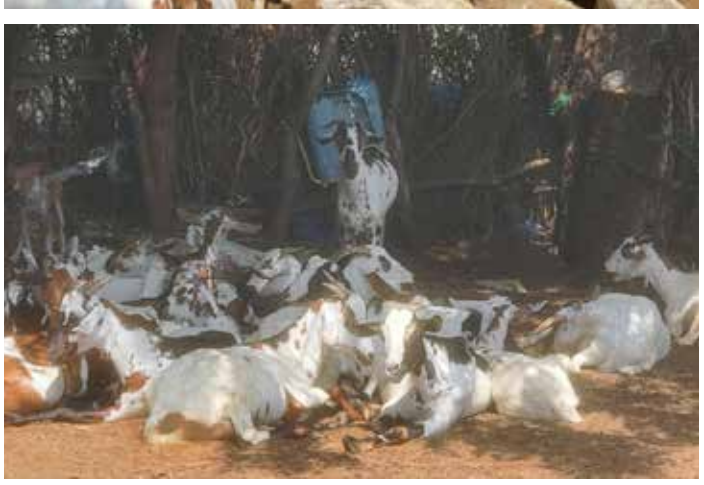

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلم	من		إلى			إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم		
13	عشاء خامس الصواب	12	فبراير	24	فبراير		سعد السعود	8	فبراير	20	فبراير	

يقول علي ولد زايد:

حرث الشتاء مخانيث العلاني

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

السبت 9 شعبان 1446هـ | 8 فبراير 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 98

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

الثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة جدًّا؛ لأنها ثروة للناس في غذائهم، وثروة مادية، وتوفير لشيء ضروري لحياة الناس، ولقوتهم ومعيشتهم، والثروة الحيوانية إلى جانب الزراعة؛ لأن المواشي تعتمد على الزراعة أيضاً، وتستفيد منها.

السيد/ عبدالملك الحوثي

بريد المزارعين

اجاب على الاسئلة المهندس عادل العريقي-مدير إدارة البستنة

سؤال من احد مزارعي العنب ارسل صورة لسيقان العنب ويظهر عليها حشرة بيضاء بيسأل ماهو المرض واسبابه وطرق الوقاية منه والمكافحة؟

هذه حشرة البق الدقيق وهي حشرة صغيرة بيضاء اللون

اسباب تواجدها:-

- تتكاثر سريعا في الجو الدافئ والرطب
- الري الزائد
- نقص العناصر الغذائية واصابة النبات بالامراض مما يضعف النبات ويؤدي لظهور حشرة البق الدقيقي

الوقاية:-

- الرعاية الجيدة للنباتات إزالة الاعشاب والحشائش، نظافة الحقل في الدرجة الاول، والعناية بالتسميد بالاسمدة المركبة المتوازن والري المنتظم والإعتناء بالتقليم والرش الوقائي قبل ظهور الإصابة.

العلاج:-

- استخدام مبيد لمبدسيهالوثرين 1مل لكل لتر ماء.

سؤال من احد المزارعين.ارسل صور طماط وبيسأل ماهو سبب تكلفت الاوراق، وطرق الوقاية والمكافحة؟

من الصورة نشاهد بأن البناتات ما زالت صغيرة أو ضعيفة وفي حال عدم وجود اي إصابات حشرية مرضية يجب الإعتناء بالتسميد بسماد مركب متوازن حيث نقصها في التربة يمكن ان يسبب التفاف الاوراق.

وهناك الكثير من المسببات

- إن لم تكن هناك اي إصابات قد تكون ظاهرة طبيعية فسيولوجية بسبب الاجهاد الحراري الزائد على النبات اي كمية المياه المفقودة من النبات بعملية النتح اكثر من المياه الممتصة من الجذور فتلتف الاوراق
- شدة الجفاف تسبب التفاف الاوراق
- الري الزائد عن حاجة البنات يسبب التفاف الاوراق
- نقص عنصر النتروجين والفوسفور
- الامراض الفيروسية والبكترية والفطرية، وحشرة المن والعناكب والذبابة البيضاء كلها تسبب التفاف الاوراق بسبب ما تحدثه من اضرار على الاوراق والنبات.

العلاج والمكافحة :--

- المرض الفسيولوجي

يعالج بتقريب فترات الري نصف المدة وبنصف كمية الماء مع العناية الكاملة بخدمة المحصول وتنظيف الحقل

- الفيروسات ليس لها علاج، بقية الامراض استخدم المبيدات المتخصصة لنوع الإصابة ونوع الحشرة وبحسب التعليمات على العلبة

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنمية الثروة الحيوانية

تُعد الثروة الحيوانية من أهم النعم الإلهية التي أنعم الله بها على الإنسان، فهي مصدر رئيسي للغذاء، والدخل، والتنمية الريفية. وفي اليمن، تحظى تربية المواشي بأهمية كبيرة نظرًا لدورها في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد المحلي، حيث تمثل الشق الثاني أو الرديف للجانب النباتي. تلعب الثروة الحيوانية دورًا محوريًا في الحياة المعيشية والاقتصادية لليمنيين، إذ يعتمد الكثير من المزارعين على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل. كما تسهم في توفير اللحوم والألبان والجلود والصوف، مما يعزز الصناعات المحلية ويوفر فرص عمل عديدة.

من أبرز التحديات التي تواجه تنمية الثروة الحيوانية في اليمن انتشار ظاهرة ذبح إناث وصغار المواشي، وهي من أخطر الممارسات التي تهدد تنميتها، حيث تؤدي إلى تراجع أعداد المواشي وانخفاض الإنتاج على المدى الطويل. وللتصدي لهذه الظاهرة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات بالتعاون مع الجهات المختصة، ومنها فرض قيود على عمليات الذبح من خلال تشديد الرقابة على المسالخ والأسواق ومنع ذبح الإناث والصغار، إلى جانب تنفيذ حملات توعية مكثفة عبر الإعلام الزراعي والسمكي لتوضيح مخاطر هذه الظاهرة على مستقبل الإنتاج الحيواني.

لضمان تطوير قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق الاستدامة، يتم التركيز على عدة محاور رئيسية، منها تحسين السلالات المحلية من خلال الانتقاء الجيد والتكاثر المدروس لضمان إنتاجية عالية من اللحوم والألبان، وتوفير الأعلاف الطبيعية والمركزة عبر توسيع زراعة المحاصيل العلفية المحلية وتقليل الاعتماد على الأعلاف المستوردة. كما يتم تعزيز الخدمات البيطرية من خلال تفعيل العيادات البيطرية وتوزيع الحقائب البيطرية على العديد من الشباب خريجي الكليات والمعاهد البيطرية وعمال الصحة الحيوانية وتنفيذ برامج تحصين ضد الأمراض الفتاكة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، وتعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية لتمكين المربين من الحصول على الدعم الفني والتسويقي المناسب.

ونظرًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، نسعى لإصدار قرارات تهدف إلى إيقاف استيراد المواشي من الخارج، لما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني. يسهم هذا الإجراء في الحد من خطر انتقال الأمراض الوبائية التي تهدد صحة الثروة الحيوانية المحلية وتسبب خسائر اقتصادية فادحة، كما يمنع التأثير السلبي على السوق المحلي الناتج عن منافسة المواشي المستوردة للمنتجات المحلية، مما يضر بالمربين اليمنيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحد من الاستيراد يحمي السلالات المحلية من خطر اختلاطها بسلالات أجنبية قد تكون أقل تكيفًا مع البيئة اليمنية.

كل هذه الخطوات والإجراءات جاءت ترجمة لموجهات السيد القائد عبد الملك الحوثي - يحفظه الله ويرعاه - الذي يحث على الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها واستثمارها الاستثمار الأمثل.

إن تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها تُعد مسؤولية وطنية، كونها من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي. وبفضل الجهود المبذولة وتوجيهات السيد القائد، أصبح هذا القطاع محط اهتمام متزايد، مما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل المخاطر التي تواجه المربين، وتحقيق نهضة زراعية وحيوانية متكاملة تخدم اليمن وشعبه..

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية